

وفي سبتمبر/أيلول 2021، قدمت السلطات خطة عمل محدثة تطمح إلى تعزيز تحول الاقتصاد نحو نموذج نمو مستدام يقوده القطاع الخاص، واستعادة توازنات الاقتصاد الكلي. وتؤكد هذه الخطة على ضرورة استمرار إصلاحات إدارة المالية العامة، وترشيد الإنفاق، بما في ذلك عن طريق التحول من الدعم الشامل المكلف إلى نظام الدعم الموجه للفئات المستحقة، وذلك بغرض تعزيز سياسات تحقيق العدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تدعو الخطة إلى إدخال تحسينات شاملة وواسعة على بيئة الأعمال، بما فيها إصلاح قانون الاستثمار، وإعادة الهيكلة والانفتاح على حصول القطاع الخاص على حصص في البنوك العامة والمؤسسات المملوكة للدولة. ولحماية الاحتياطيات الدولية الأخذة في التناقص، تعيد الخطة التأكيد على التزامها بالحد من الواردات وزيادة صادرات المنتجات غير الهيدروكربونية.

أحدث التطورات

في الربع الأول من عام 2021، حقق إجمالي الناتج المحلي للجزائر انتعاشاً ضعيفاً بعد انكماشه بنسبة 4.9% في عام 2020، حيث قادت الزيادة في إنتاج الغاز الطبيعي إلى جانب الزيادة في حصص إنتاج النفط الخام من منظمة أوبك إلى تعزيز إنتاج الهيدروكربونات وصادراتها. وبدعم من رفع تدابير الإغلاق الناجمة عن جائحة كورونا، وصل إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني على نحو طفيف إلى مستويات الربع الأول من عام 2019، مع انتعاش أنشطة البناء والصناعة التي تجاوزت أداء قطاع الخدمات. وأفيداً يتعلق بالطلب، فقد تجاوز الانتعاش في الاستهلاك معدل الانتعاش في الاستثمارات، حيث عاد كلاهما إلى مستويات ما قبل الجائحة. شهد عام 2020 زيادة معتدلة في عجز الموازنة الكلي ليصل إلى 11.7% من إجمالي الناتج المحلي. من جهة أخرى،

ما زال أداء الاقتصاد الجزائري يشهد تراجعاً بسبب الركود في إنتاج الهيدروكربونات، ونموذج اقتصادي مترهل يقوده القطاع العام. بالإضافة إلى ذلك، انكمش قطاع النفط والغاز بنسبة 2.1% سنوياً منذ عام 2010 نتيجة لتراجع الاستثمارات، مع ارتفاع الاستهلاك المحلي على نحو أدى إلى انكماش أكثر حدة في حجم الصادرات. وقد أدى ذلك الأمر، إلى جانب انخفاض أسعار النفط العالمية، إلى ارتفاع متوسط عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة الكلي إلى 13% و 11% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي، منذ عام 2015، مما أدى إلى مراحل متتالية من انخفاض قيمة العملة الوطنية، وتطبيق وسياسات تقليص الواردات، فضلاً عن ازدياد حجم التمويل النقدي. وقد شهد الإنفاق العام الحقيقي حالة من الركود، وتباطأت قطاعات المنتجات غير الهيدروكربونية، وانخفض متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي إلى 1.1% بين عامي 2017 و 2019، مما تسبب في انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وقد ثبت أن التحول نحو نموذج نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص يمثل تحدياً، فشركت القطاع الخاص لا تزال صغيرة، ومنخفضة الإنتاجية، وتعمل في الاقتصاد غير الرسمي في الغالب، وتواجهها تحديات كبيرة: مثل ارتفاع الأعباء التنظيمية، ومحدودية القدرة على الحصول على الائتمان، والفجوات في المهارات، والحضور القوي للمؤسسات المملوكة للدولة.

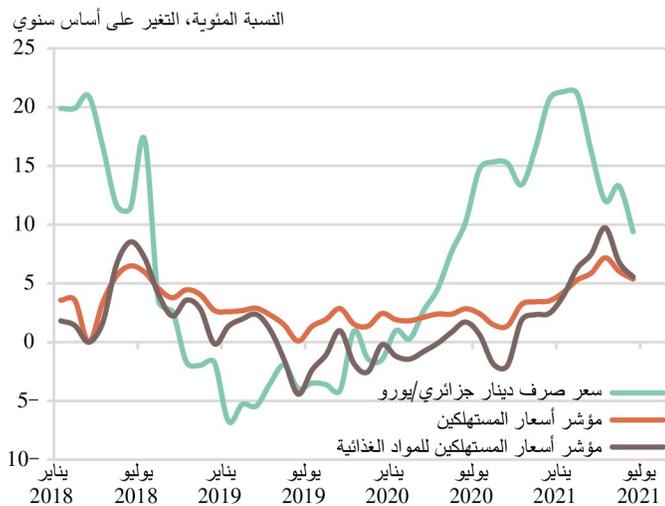
وفر الانتعاش القوي الذي يشهده عام 2021 في الأسعار العالمية للهيدروكربونات وارتفاع الطلب العالمي عليها دعماً مؤقتاً للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى إتاحة فرصة للحكومة الجديدة لإجراء إصلاحات هيكلية رئيسية.

2020	الجندول 1
43.9	عدد السكان، بالمليون
147.7	إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار
3364.5	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار
5.5	معدل الفقر الوطني ^أ
0.4	معدل الفقر الدولي (1.9 دولار) ^أ
3.7	معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان مؤسطة الدخل (3.2 دولار) ^أ
27.6	مؤشر جيني ^أ
107.3	الانتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) ^ب
76.9	العمر المتوقع عند الولادة، بالسنوات ^ب
212.1	إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون) ^ب

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
(أ) أحدث قيمة (2011).
(ب) أحدث قيمة لمؤشرات التنمية العالمية (2019).

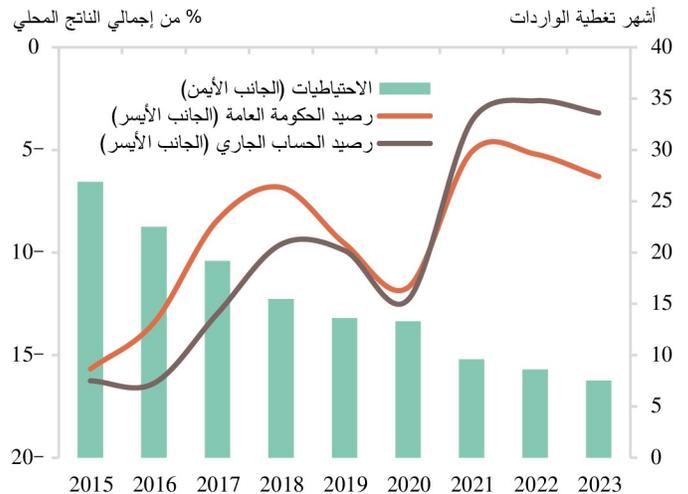
يشهد الاقتصاد الجزائري تعافياً هشاً، مدعوماً بالانتعاش في إنتاج الهيدروكربونات، وصادراتها، وأسعارها. وإلى جانب ارتفاع أسعار النفط، أدى استمرار انخفاض سعر الصرف وتطبيق سياسات تقليص الواردات إلى تخفيف متطلبات تمويل المالية العامة والتمويل الخارجي، إلا أن كل هذا ساهم في حدوث زيادة كبيرة في معدلات التضخم. وفي خضم الشكوك المحيطة بالوضع الاقتصادي التي طال أمدها، سيكون تسريع وتيرة تنفيذ خطة عمل الحكومة أمراً ضرورياً للحفاظ على التعافي، والتحول بعيداً عن الاعتماد على صادرات الهيدروكربونات واستعادة توازنات الاقتصاد الكلي، مع الحفاظ على ما تحقق من إنجازات اجتماعية.

الشكل 2 الجزائر / لكن المخاطر التضخمية تتحقق



المصدر: السلطات الجزائرية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

الشكل 1. الجزائر / العجز المزود سجل تراجعاً ملحوظاً



المصدر: السلطات الجزائرية وتقديرات خبراء البنك الدولي.

هوت عائدات النفط وتراجعت الإيرادات الضريبية على نحو ملحوظ، وسط انكماش الأنشطة والواردات، بالإضافة إلى تأجيل سداد الضرائب للتخفيف من تأثير الأزمة على الشركات. وقد شهدت النفقات الجارية والدعم المقدم للبنوك العامة المعرضة للخطر بسبب مؤسسات الأعمال المتعثرة المملوكة للدولة زيادة كبيرة، إلا أن الإنفاق الكلي تقلص على الرغم من ذلك، مع انهيار الاستثمارات العامة. أما الدين العام، فقد ظل مستقراً بفضل تلبية احتياجات تمويل المالية العامة من خلال سحب مخصصات الخزنة والحصول على السيولة من المؤسسات المملوكة للدولة، مما ساهم في عدم تأثر الدين العام الرسمي. وفي عام 2021، استأنفت الخزنة عمليات التمويل من خلال البنك المركزي، واشترت البنوك كميات كبيرة من سندات الخزنة في إطار برنامج إعادة شراء الديون، مما تسبب في ارتفاع الدين العام بنسبة 16% في النصف الأول من عام 2021.

بعد زيادة محدودة في عام 2020، تقلص عجز الحساب الجاري والعجز التجاري على نحو كبير في النصف الأول من عام 2021، وذلك بفضل الانتعاش الذي شهدته صادرات الهيدروكربونات والزيادة في أسعارها، والانتعاش المحدود في الواردات، التي كانت متراجعة بسبب استمرار سياسات تقليص الواردات وانخفاض سعر الصرف. ومن ثم، تباطأت وتيرة استنزاف الاحتياطيات الدولية في النصف الأول من عام 2021، بعد أن وصلت إلى ما يعادل 13.3 شهراً من الواردات في نهاية عام 2020. على الرغم من ذلك، تسببت الجهود المبذولة للحد من الواردات في انخفاض

واردات المعدات والمنتجات الوسيطة، مما أدى إلى تراجع الاستثمارات والتعافي، وساهم في حدوث تسارع ملحوظ في وتيرة التضخم في النصف الأول من عام 2021.

الآفاق المستقبلية

من المتوقع أن يشهد عام 2021 و2022 تعافياً اقتصادياً هشاً، في ظل ضعف الانتعاش في القطاعات غير الهيدروكربونية، وقوته في قطاع الهيدروكربونات. ومع استئناف قطاع الهيدروكربونات تراجعاً من الناحية الهيكلية، من المتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي. وعلى الرغم من زيادة وتيرة حملة التلقيح ضد فيروس كورونا (كوفيد-19) (تلقى 13% من الجزائريين جرعة واحدة على الأقل من اللقاح حتى 12 سبتمبر/أيلول الماضي)، فإن من شأن تراجع معدلات التشغيل وإيرادات الشركات أن يحد من الاستثمار والادخار الخاصين، في حين سيرقل الحيز المحدود المتاح للإنفاق في المالية العامة الانتعاش في الاستثمارات العامة. بالإضافة إلى ذلك، سيساعد الانخفاض المستمر في سعر الصرف وارتفاع أسعار الهيدروكربونات على احتواء العجز الكلي في الموازنة، نظراً لأن ارتفاع إيرادات الهيدروكربونات يوازن الزيادات في الإنفاق العام والالتزامات الطارئة المحققة. وإلى جانب سياسات تقليص الاستيراد، فإن هذه التطورات ستؤدي إلى احتواء عجز الحساب الجاري. ومن شأن التمويل المحلي عن

طريق البنك المركزي والقطاع المصرفي أن يزيد من حجم الدين العام، الذي سيظل في أوضاع مواتية. وسيؤدي ارتفاع مستوى السيولة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وزيادة قلة الواردات إلى زيادة التضخم الذي سيكون له، إلى جانب تراجع الأنشطة ومعدلات التشغيل، تأثير سلبي على مستويات المعيشة. وسوف تتعرض الأسر الأكثر احتياجاً - التي تضررت بالفعل على نحو غير متناسب بسبب التداعيات السلبية لأزمة فيروس كورونا - لتأثير أكثر خطورة.

وستحدد التطورات التي تشهدها السوق العالمية للهيدروكربونات، وتيرة تنفيذ الإصلاح الهيكلي المحلي شكل الآفاق الاقتصادية المتوقعة للجزائر. وسيؤدي انخفاض أسعار الهيدروكربونات وتراجع الطلب عليها إلى زيادة احتياجات تمويل المالية العامة والتمويل الخارجي، والتأثير على توافر السيولة والائتمان لتمويل عمليات التعافي الاقتصادي. وفي ظل غياب التمويل الخارجي، فإن هذين الأمرين سيؤديان إلى استمرار انخفاض قيمة العملة وفرض مزيد من القيود على الاستيراد لحماية الاحتياطيات الدولية، مما سيؤدي إلى زيادة قلة المدخلات والمعدات المستوردة، وإعاقة الاستثمارات، وزيادة التضخم، وبينما يمكن أن يحل الإنتاج المحلي محل الواردات، وأن يساهم في معالجة توازنات الاقتصاد الكلي وكبح الضغوط التضخمية، لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين يحيط بتنفيذ خطة عمل الحكومة، التي تُعد أمراً ضرورياً لتنمية القطاع الخاص. لذلك، فإن تباطؤ وتيرة تنفيذ الإصلاح الهيكلي من شأنه أن يؤخر تحقيق التعافي، ويحول دون الشروع في الانطلاق على مسار نمو مستدام، ويزيد من التكلفة الاجتماعية لتدابير مواجهة الطوارئ.

الجدول 2 الجزائر / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفرق

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

2023ق	2022ق	2021ت	2020	2019	2018	
1.6	1.8	3.9	4.9-	0.8	1.2	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
2.0	2.1	2.2	2.9-	2.1	2.8	الاستهلاك الخاص
2.4-	2.4-	1.3	0.3-	1.9	2.3	الاستهلاك الحكومي
2.6	1.7	3.5	5.0-	1.0	3.1	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
0.5-	1.1	13.8	9.8-	7.2-	3.7-	الصادرات، السلع والخدمات
2.6-	2.9-	8.7	16.0-	7.2-	3.6-	الواردات، السلع والخدمات
1.6	1.8	3.9	4.6-	1.0	1.5	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
1.4	1.5	1.6	1.6	2.7	3.5	الزراعة
1.0	1.5	7.1	7.3-	1.7-	2.6-	الصناعة
2.2	2.2	1.5	3.4-	3.3	5.6	الخدمات
6.6	6.8	5.8	2.1	2.3	3.5	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
3.4-	2.7-	3.8-	12.3-	9.9-	9.6-	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
6.6-	5.5-	5.3-	11.7-	9.6-	6.8-	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
56.7	52.5	49.8	50.7	45.8	37.8	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
5.7-	4.7-	4.5-	10.8-	9.1-	6.3-	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
2.5	3.0	5.5	3.9-	0.8	3.2	نمو انبعاثات غازات الدفيئة (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)
67.2	66.5	66.1	65.9	64.7	63.4	انبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالطاقة (% من الإجمالي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفرق والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. بيانات الانبعاثات من قاعدة بيانات أداة مؤشرات تحليل المناخ ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.